

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن ألفت عنايتكم إلى ما يلي:

دأب المسؤولون السعوديون على إطلاق التصريحات العلنية الخطيرة فيما يتعلق بالشأن السوري والتي يعلنون فيها دعمهم للمجموعات الإرهابية المسلحة وتشجيع الجماعات الإرهابية على الاستمرار في نشاطاتها الإجرامية، لا بل جاهر المسؤولون السعوديون في الاعتراف بأنهم يقومون بتزويد ما يسموهم بـ "المعارضة" بالسلاح. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر التصريح الذي أدلى به مؤخرا وزير خارجية المملكة العربية السعودية في القاهرة بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والذي قال فيه: "لقد أرسلنا السلاح إلى المعارضة السورية، وهذا ليس خفيا". وكان قد سبق هذا التريح كلام خطير جدا أدلى به الوزير السعودي نفسه بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ خلال تواجده في تونس آنذاك، حيث أكد أن "تسليح المعارضة السورية فكرة ممتازة". يُضاف إلى هذين التصريحين ضلوع أجهزة المخابرات السعودية المتمثلة في شخص رئيس الاستخبارات السعودية، بندر بن سلطان، وشقيقه سلمان بن سلطان، نائب وزير الدفاع السعودي، في الإشراف على غرفة العمليات السرية لتدريب المرتزقة والإرهابيين في شمال الأردن على الحدود الأردنية - السورية، وفي تزويد الجماعات الإرهابية بالسلاح داخل الأراضي السورية. ويعرف كل العالم أن المسؤولين السعوديين أعلنوا مؤخرا أنهم أرسلوا أربعمائة طن من الأسلحة إلى أدواتهم الإرهابية في سوريا.

إن مسألة تقديم السلاح والدعم لمجموعات مسلحة في سوريا هي مسألة بالغة الخطورة، خاصة وأن من بين هذه المجموعات، التي تتبجح السعودية بتسليحها، مجموعات شديدة التطرف والغلو وراдикаلية ترتبط بتنظيمات إرهابية على رأسها تنظيم القاعدة ومنها



جبهة النصرة التي تم إدراجها على قائمة لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن والخاصة بالأشخاص والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة.

إن ذاكرة العالم ليست قاصرة عن استحضار الدور التخريبي الذي لعبته السعودية في تهجين وتربية وتمويل ورعاية ونشر الفكر الإرهابي التكفيري المتطرف والذي ما يزال العالم يعاني من نتائجه الكارثية. أما الآثار الكارثية للدور الوهابي الإرهابي السعودي في سفك دماء السوريين، فإنه أكثر من مؤكد، لأن القيادة السعودية تتباهى بذلك بشكل فعلي، بما في ذلك في مواقفها المعلنة والتي يعرفها الجميع في الأمم المتحدة، وهذا يعني أنها دولة داعمة للإرهاب.

إن هذه التحركات التخريبية السعودية، والمعترف بها علنا على لسان مسؤوليها، تقوض أي جهد يرمي إلى إيجاد حل سياسي لما يجري في سوريا وعقد مؤتمر جنيف (٢)، كما أنها تنتهك، بما لا يدع مكانا للشك، أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، علاوة على مخالفتها الصريحة لقرارات مجلس الأمن، سواء تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب مثل القرار ١٢٦٧ والقرار ١٣٧٣ والقرار ١٥٤٠ والقرار ١٦٢٤ والقرار ١٩٨٩، وكذلك للقرارين الصادرين بشأن سوريا، وهما القراران ٢٠٤٢ و ٢٠٤٣ واللذان دعيا إلى ضرورة إيجاد حل سياسي لما يجري في سوريا بقيادة سورية.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تطلب من عناية الأمين العام للأمم المتحدة ومن مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياتهم من أجل اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لوقف هذا الإرهاب الذي تمارسه الأسرة السعودية ضد سوريا وضد دول أخرى معروفة في العالم مما يحتم اتخاذ إجراءات من قبل المنظمة الدولية لوقف هذه الأعمال والانتهاكات ومساءلة مرتكبيها.

وسأكون ممتنا فيما إذا تم توزيع هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن، وإصدارها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم